FNVO
First National Vegetable Oil Industries Plc.

الشركة الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية م.ع.م

الرقم : م س/2015/71
التاريخ : 2015/6/15

السادة / هيئة الاوراق الماليه

الموضوع : البيانات المالية للشركة لعام 2013

تحية واحترام ،،،،

استناداً لأحكام المادة (43/أ-1) من قانون الأوراق المالية ، وأحكام المادة (4) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق نرفق لكم البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31 مصدقة من مدقق حسابات الشركة.

وفي حين الانتهاء من طباعة التقرير السنوي للشركة سنزودكم به بالسرعة القصوى.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

المدير العام
محمود الياسين

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية / الديوان
١٥ مزان ٢٠١٥
الرقم المتسلسل 6800
الجهة المختصة

Tel. + 962 6 47 11 315/6
Fax. + 962 6 47 11 318
P.O.Box. 142721 Amman 11814 Jordan
www.fnvo.net

الشركة الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية
(شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2013
مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

الشركة الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية م.ع.م

المحتويات	الصفحة
تقرير المحاسب القانوني المستقل	12-2
قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول2013	13
بيان الدخل الشامل للسنه المنتهية في 31 كانون الأول2013	14
بيان التدفقات النقدية عن السنه المنتهية في 31 كانون الأول2013	15
بيان التغيرات في حقوق المساهمين عن السنه المنتهيه في 31 كانون الأول 2013	16
إيضاحات حول البينات المالية	27-17

بيت الأردن للتدقيق
محاسبون قانونيون
Jordan Audit House
Certified Accountants

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة الهيئة العامة المحترمين
الشركة الوطنية الأولى لصناعة و تكرير الزيوت النباتية
شركة مساهمة عامة محدودة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠١٤/١٢/٣

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة للشركة الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية – شركة مساهمة عامة محدودة - والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وكل من بيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الادارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وبالاضافه عن تحديد و إعداد نظام الرقابة الداخلية الضروري لغرض إعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات المستقل

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استنادا إلى تدقيقنا ، وقمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني المناسبة و أن نقوم بتخطيط و إجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بينات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية تستند الإجراءات المختارة إلى تقديرنا ، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ وعند القيام بتقييم تلك المخاطر نأخذ في الاعتبار إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخليه في الشركة . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من الإدارة ، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية .

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساسا لرأينا المعاكس حول التدقيق.

Jordan - Amman
P.O.Box 950429 Amman Zip Code 11195
Tel. : + 9 6 2 6 5 6 6 7 6 3 6
Fax : + 9 6 2 6 5 6 6 7 5 3 5
الأردن - عمان
ص.ب ٩٥٠٤٢٩ الرمز البريدي ١١١٩٥
هاتف : ٥٦٦٧٦٣٦ ٦ ٩٦٢+
فاكس : ٥٦٦٧٥٣٥ ٦ ٩٦٢+
E-mail : jcpa.house@gmail.com : البريد الالكتروني

أساس الرأى المعاكس

أولاً: تشمل البيانات المالية ذمم تجارية مدينة بلغ رصيدها ١.٢٠٣.٧٥٠ دينار أردني تم اخذ مخصص تدني منها ٣٩٥.٣٤٠ دينار أردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ كما بلغ الرصيد ١.٢٢٤.٦٩٥ دينار أردني وتم اخذ مخصص تدني منها ٣٩٥.٣٤٠ دينار أردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ ولدى فحصنا الذمم المدينة لم نلمس أي جهد جدى من قبل الأدارة لمتابعة تحصيل الذمم المدينة الغير متحركة منذ فترة طويلة ولم يتم اتخاذ إجراءات قانونية لمعظمها ولم يتم اتخاذ مخصص تدني للذمم هذا العام كما لم نتمكن من الحصول على تثبيت مباشر لارصدة الذمم المدينة حيث لم ترسل الخطابات من قبل إدارة الشركة مما يؤشر على عدم إمكانية تحصيل هذه المبالغ والتى مضى عليها فترة طويلة ، نرى ضرورة إثبات مخصص تدني اضافي لهذه الذمم المدينة ليصبح مجموعة ١.٢٠٠.٠٠٠ دينار أردني وفق المعايير الدولية للتقارير المالية سيؤدي الى زيادة خسارة الشركة ٦٠٠.٠٠٠ دينار أردني هذا العام وانخفاض قيمة الذمم المدينة وسيؤدي الى تخفيض حقوق المساهمين بنفس المبلغ.

ثانياً : تتضمن البيانات المالية صافي قيمة الممتلكات والآلآت والمعدات ٢.٧٩٤.٣٩٨ دينار أردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ بينما بلغت ٢.٩٣٤.٦٤٣ دينار أردني في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ بعد الاستهلاك . لم تقم الشركة باثبات مخصص الاستهلاك هذا العام والاعوام السابقة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية . كما أن مجمع الاستهلاك تم حسابه على أساس الطاقة الانتاجية الشهرية مضروبة بالعمر الانتاجي للآلات والمعدات وأن هذه السياسة تتعارض مع المعايير الدولية للتقارير المالية الواجبة التطبيق .عند احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت للعمر الأنتاجي سيؤدي الى زيادة الخسائر المتراكمة وانخفاض مجموع الموجودات بنفس المبلغ **كما أنه لا يوجد سجلات إحصائية رقابية لكافة بنود الآلات والممتلكات والمعدات** كما لم يتم احتساب الاستهلاك على كافة البنود أن الايضاحات الخاصة بالممتلكات والآلات والمعدات (إيضاح رقم ٥) لم تقم الشركة بالافصاح عن الممتلكات التي تم بيعها وكيفية التصرف بها ولم يتم تحديد الارباح والخسائر المتحققة علما بإن جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة محجوز عليها بقرارات قضائيه تنفيذيه من المحكمة من قبل الدائنين وكما أن بيع الممتلكات قيد الرهن يلحق الضرر بالدائنين و المساهمين .**إدارة الشركة اعتمدت سياسة بيع بعض ممتلكات ومعدات الشركة حيث تم اتخاذ قرار البيع من قبل مجلس الادارة الذي قد يعتبراضراربمصالح الشركه والمساهمين والدائنين نوجز أهمها :**

- بيع مصنع البلاستيك .
- بيع ماكينة التعبئةالسورية الصنع (خط واحد) .
- بيع ماكنة التعبئة السورية الصنع (الخطين) .
- بيع الرافعة الشوكية .
- بيع السيارات العاملة بالشركة .
- بيع خط تعبئة السمنة سعة (١٥) كغم .

لقد تم بيع مصنع البلاستيك بمبلغ ٧٠٠٠ دينار أردني (فقط سبعة آلاف دينار أردني) علما بأن صافي القيمه الدفترية بعد خصم مجمع الاستهلاكات ٧٣٠٤٧ دينار أردني وهو بحالة جيده وصالح للعمل وتقدر القيمة الاستبدالية للمصنع هذه الفترة من ١٥٠.٠٠٠ إلى ٢٠٠.٠٠٠ دينار أردني الامر الذي الحق الضرر الجسيم بالمساهمين إن بيع المصنع ادى إلى خفض قيمة الموجودات بالتكلفة المشار اليها أعلاه وان توفير مبلغ ٧٠٠٠ دينار لا يعتبر حلا لمواجهة الإلتزامات المالية للشركة كما أنه يحظر على إدارة الشركة بيع أو التصرف بالاموال المنقولة وغير المنقولة لوضع إشارة الحجز من قبل المحكمة .

وبناءا عليه لم نتمكن من الحصول على أدله تدقيق كافيه ومناسبه حول مصروف الإستهلاك وأي إضافات وإستبعادات ناتجة خلال السنة أو اي أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية بيع أي جزء من الممتلكات والمعدات ولم نتمكن من تقدير العطل والضرر وتكلفه الفرصه البديله للخساره الناتجه عن إنخفاض الطاقه الإنتاجيه التصميميه للمصنع وبالتالي لم نستطع تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لإجراء أي تعديلات إضافيه للمبلغ المعروض في البيانات المالية ولم نحصل على تأكيدات بعدم بيع أي من ممتلكات الشركه في الفتره اللاحقه لرفض الإداره من قيامنا بمراجعه أعمال الشركه للفتره اللاحقه كما في ٢٠١٣/١٢/٣١.

ثالثا: تتضمن البيانات المالية أراضي بالتكلفة بقيمة ٢٨٥.٠٠٠ دينار اردني و صافي قيمه المباني بالتكلفه ٩٣٣.٨٠١دينار أردني في قائمة المركز المالي ضمن الموجودات غير المتداولة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ كما هو مبين في إيضاح رقم (٥) ونتيجة لقيامنا بإجراءات تدقيق بديله بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٥ قام البنك بتزويدنا بصورة سند تسجيل الاموال غير المنقولة كامل الارض ومساحتها ثمانية عشر دونم وخمسائة متر فقط رقم القطعة ١١٥- القسطل والتي تفيد بأن الاموال غير المنقولة المبينة أعلاه مسجلة باسم المالكين المذكورين (بنك المال الاردني) وقد اعطي هذا السند شهادة بذلك بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٦ واستوفيت الرسوم بموجب الوصل رقم ٧٥٠٢١ بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٥وكذلك سند تسجيل ملكية الاموال غير المنقولة كامل الارض رقم القطعه ١١٦- القسطل ومساحتها عشرة دونمات وان هذه الاموال غير المنقولة مسجلة باسم المالك بنك المال الاردني وقد أعطى هذا السند شهادة بذلك بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢١ واستوفيت الرسوم بموجب الوصل رقم ٩٦٣٣٧٦ تاريخ٢١ /٢٠١٣/١٠واستوفيت الرسوم بموجب الوصل رقم ٩٦٣٣٧٦ تاريخ ٢٠١٣/١٠/٢١.

لقد تم مخاطبه الشركة بتاريخ٢٠١٤/٧/١٥لبيان عدم تسجيل هذه المعاملات في السجلات المحاسبيه وهي غير معكوسه أيضا في البيانات الماليه كما في٢٠١٣/٩/٣٠ وكما في ٢٠١٣/١٢/٣١ ولم يتم الرد على خطابنا وتم ابقاء قيدها بالسجلات المحاسبية ضمن موجودات المركز المالي كما لم يتم الافصاح عن تلك العمليات الجوهريه لدى هيئة الاوراق المالية بذلك فان ادارة الشركة تصر على تقديم بيانات مالية مضللة وتم اخفاء هذه المعلومات الجوهرية بموجبه بصفتنا مدقق حسابات الشركة تم مخاطبه كل من عطوفه مراقب الشركات وهيئة الاوراق المالية بتاريخ ١٦ /٢٠١٤/٧ بالامر وتم ارسال لهم خطاب تاكيد ايضا لاخلاء مسؤوليتنا بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٦ ولم تقم ادارة الشركة باثبات نقل الملكية بقيمة الارض بموجب تقرير الخبراء بتقدير قيمة الارض بموجب سند نقل الملكية والغاء قيمتها الواردة ضمن موجودات الشركة وقيد الفرق كايرادات وتخفيض رصيد القرض بنفس المبلغ ولم يتم الافصاح حول تقدم البنك بالمطالبه بقيمه إيجارمنذ تاريخ الاستملاك.

رابعا : تتضمن البيانات المالية بضاعة مواد الأولية بالتكلفة بمبلغ ١٤٩.٩٢٦ دينار أردني و هي قيمة زيوت خام بالخزانات والتي مضى عليها فترة طويلة و لم يتم انتاجها بالوقت المناسب الذي الحق الضرر بالمساهمين ولم يتم الافصاح عن تاريخ صلاحيتها و تاريخ شراؤها قمنا بالاتصال بمؤسسة المواصفات والمقاييس والمؤسسة العامة للغذاء والدواء تم اعلامنا بأن مدة صلاحية المواد الخام للزيوت يجب ان لاتتجاوز السنتين ونظرا لعدم التأكد من صلاحيتها حتى تاريخ إعداد تقريرنا هذا نرى ضرورة إثبات قيد مخصص تدني لاجمالي قيمة المواد الخام مما سيؤدي الى زيادة خسارة الشركة وانخفاض قيمة البضاعة وسيؤدي الى تخفيض حقوق المساهمين بنفس المبلغ الامر الذي قد يعتبر إهمال وتقصير من إدارة الشركة وتقع تحت المسئوليه التقصيريه.

خامسا : لم نتمكن من الحصول على كتاب تمثيل مناسب من قبل إدارة الشركة حول البيانات المالية المرفقة حيث أن تاريخ الخطاب المستلم هو ٢٠١٤/٩/٢١ من رئيس مجلس إدارة الشركة السابق والذي تم توقيعه من قبل رئيس مجلس الادارة امامنا في تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣ وسلم بنفس التاريخ لم نستطيع تحديد تأثير ذلك على المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ وادائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ الناتج عن عدم توافقه وتاريخ التقرير وتاريخ انتهاء ولاية رئيس مجلس الادارة السابق بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢، وعدم الافصاح عن رئيس و أعضاء مجلس الادارة الجديد .

سادسا : بلغت الخسائر المتراكمة للشركة ٣.٧٠١.٦٥٦ دينار أردني كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ أي ما يعادل ٨٢% من رأس مال الشركة مما قد يعرضها الى تصفية إجبارية بموجب نص المادة (٧٥) من قانون الشركات الاردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته كما نود أن نلفت انتباهكم باجراءالتعديلات التالية على الخسائر المتراكمة تصبح بياناتها كما يلي:

	دينار أردني
الخسائر المتراكمة كما في ٢٠١٣/١٢/٣١	٣.٧٠١.٦٥٦
يضاف:	
- مخصص تدني بضاعة المواد الأولية	١٤٩.٩٢٦
- مخصص تدني ذمم مشكوك في تحصيلها	٦٠٠.٠٠٠
- فرق أتعاب التدقيق الداخلي بموجب التعاقد والمدفوعه لاحقا	٥.٦٠٠
- تصويب قيد الغاء مخصص الاجازات وقيده كايرادات سنوات سابقة	١١.١٣٣
القضايا الصادر بها القرارتنفيذي منها :-	
- محمد الخطيب ١٤.٠٠٠ يخصم رصيد حسابه المدين (٣٠٤٧) دينار	١٠.٩٥٣
- علي الفاعوري ٥٧.٧٤٦ دينار يخصم رصيد حسابه المدين (١٣٩١) دينار	٥٦.٣٥٥
الخسائر المتراكمة للشركة	٤.٥٣٥.٦٢٣

بعد إجراء التعديلات التي نرى أنها ضرورية تصبح الخسائر المتراكمة (٤.٥٣٥.٦٢٣) دينار أردني أي انها تجاوزت رأس مال الشركة علما بانه لم يتم قيد الاستهلاك السنوي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ولم يتم قيد الفوائد البنكية وفوائد التأخير ولم يتم الافصاح عن ذلك ولم يتم تزويدنا من قبل مجلس الادارة بخطة استراتيجية لخروج الشركه من التعثر والفشل المالي والاداري وبيان الاسباب الرئيسية التي أدت الى ذلك.

كما هو مبين في الايضاح رقم (١٧) من البيانات المالية لقد تم إعداد البيانات المالية وفقا لمبدأ الاستمرارية التى تفترض استمرار الشركة بعملياتها ونشاطاتها ولم يتم اطلاعنا على المفاوضات مع أي من البنوك من أجل الحصول على التمويل أو خطة عمل تنفيذية لمعالجة خسائر وتوفير التمويل اللازم لتمكين الشركة من الاستمرار في نشاطاتها كما أن الادارة غير مقتدرة على ذلك ولم نلحظ من مجلس الادارة الاهتمام ضمن أولويات عملهم خلال العام ٢٠١٣ .ولم تدرج خطة النهوض بالشركة بجدية من قبلهم و لم نحصل على تأكيدات من قبل مجلس الادارة وادارة الشركة بتصورات للقيام بإعادة هيكلة راس المال بهدف الحفاظ على حقوق مساهمي الشركة وضمان استمراريتها والوفاء بالتزامتها تجاه الغير وذلك من خلال تحقيق التوازن الامثل بين حقوق الملكية والمديونيه كما تؤشر محاضر اجتماعات مجلس الادارة ونتيجة لذلك في رأينا لا يمكن اعتبار الشركة منشأة عاملة .وبالتالي فإن إعداد بياناتها المالية على أساس مبدأ الاستمرارية غير ملائم في رأينا وأن البيانات المالية يجب أن تعكس التعديلات اللازمة لتخفيض قيمة الموجودات الى قيمة الممكن استرداها وتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة أي التزامات قد تنشأ هذه التعديلات من المحتمل ان تكون كبيره ولكن نحن غير قادرين على تحديد مجموع التعديلات المطلوبة والمخصصات بدرجة معقولة من الدقه كما ان الشركه رفضت اعداد تقريرتدني قيمه الموجودات تطبيقا لمعاييرالتقارير الماليه الدوليه وتماشيا مع تعليمات ومتطلبات هيئه الاوراق الماليه .

سابعا: القضية الجمركية رقم ٢٠١٢/٢٠٠/٣٢٢٦

كما ورد في تقريرنا حول مراجعة المعلومات المالية المرحلية الموجزة كما في ٢٠١٣/٦/٣٠ وتاريخه ٢٠١٣/١١/١٤ يشير الى انه لا تتضمن البيانات المالية المرحلية المختصرة المرفقة أي مخصصات مقابل مطالبة الجمارك حيث تم إفادتنا بانه لا يوجد أي التزامات محتملة على الشركة والمتعلقة بالدعوى المقامة أمام محكمة الجمارك البدائية ولم يتم تحديد الالتزامات المحتملة على الشركة وان البيانات المالية المرحلية المختصرة المرفقة لا تتضمن الإيضاحات اللازمة حول القضية حيث تم أفادتنا من قبل إدارة الشركة بموجب خطابهم رقم ٢٠١٣/١٠٢ و تاريخ ٢٠١٣/١١/١٢ الفقرة الخاصة عن الافصاح عن قضية الجمارك ستكون القرارات التي ستصدر من الجهات الرسمية في متناولكم عند صدورها .

(١) قامت دائرة الجمارك بايقاع حجز تحفظي على الشركة بموجب قرار التغريم المرقم ٤٧٩٤٢/٢٠١٢/١/٣٥٩/٥/٨/١٠٩ بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٧ بمبلغ ١.٣٦١.٣٩٧ دينار (مليون وثلاثمائة وواحد ستون الف وثلاثمائة وسبعة وتسعون دينار أردني) وذلك مقدار الغرامات الجمركية المتحققه على الشركة عن التصرف بمحتويات بيانات إدخال موقت عدد (٤٥) بيان سندا للمادة ١٩٨/ب/٥ من قانون الجمارك والمنظم بها القضية الجمركية رقم ٢٠١٢/٢٠٠/٣٢٢٦ .

(٢) بموجب قرار مجلس الادارة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢ تم التأكيد بأنه لم يتم الطعن لدى المحكمة ولم يتم الاعتراض على القرار خلال المهلة القانونية بذلك أصبح القرار قطعيا.

(٣) بموجب قرار مجلس الادارة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢ تم الاشارة بأنه تم تكليف شركة للتخليص ونقل البضائع لمتابعة القضية وليس من قبل المحامي ووفق إفادة ادارة الشركة علما بأنه لايجوز المتابعة لدى المحكمة الا عن طريق محامي كونها قضية حقوقية ولم يتم تزويدنا بخطاب من المحامي حول القضية رغم طلبنا ذلك وهناك نفي قاطع من ادارة الشركة بأن القضية تتابع من قبل المحامي بموجب خطابهم المرسل لنا بتاريخ ٢٠١٤/٨/٦ موقع من مدير عام الشركة بالانابة الامر الذي يتناقض مع وقائع محضر اجتماع مجلس الادارة الثاني لعام ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٨ الموافق يوم الاربعاء ينص بصراحة على ما يلي :

(قضية الجمارك مع المحامين تم مناقشة احداث القضية حيث انه يوجد اتفاقيه موقعة مع رئيس مجلس الادارة تفيد بدفع مبلغ ٧٥٠٠ دينارأردني في حال تنزيل مبلغ القضية ٢٥% وبموجب قرار مجلس الادارة رقم ٢٠١٣/٠٥/٠٤ قرر المجلس الموافقه على دفع رصيد المبلغ للمحامين) . كم لم يتم تزويدنا بعقد موقع مع شركة للتخليص ونقل البضائع غاياتها لاتشمل الاستشارات القانونية وإنما تقديم استشارات النقل البحري حيث ينص وصل الاستلام المحرر من شركة التخليص بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١ بما يفيد استلامهم ٦٠.٠٠٠ دينار أردني نقدا (ستون الف دينار أردني) من الشركة الوطنية الاولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية وذلك بدل أتعاب تخليص و أجور مدققي حسابات ضريبة المبيعات وبدل إستشارات قانونية لمكاتب المحاماة كما أنه لم يقدم لنا أي من التقارير والاعمال التي تؤكد قيامهم بأي عمل رغم مطالبتنا المتكررة بذلك عدم منطقية الاختصاص وتاريخ البيانات الجمركية عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨ ان عدم معقوليه تقديم خدمات تخليص بضاعه لبينات جمركيه عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٨ في العام ٢٠١٣ محل استغراب يحتاج مزيدا من التحقق المالي كما انه لم يتم الاشارة في محضر الجلسه الي الاحداث والعمليات كما تم الاشارة اليه في المقدمة أنه تم مناقشة احداث القضية فقط .مما يؤشر الى ان هناك تعمد باخفاء العقود أن وجدت لبيان الاستحقاق وتواريخ وطبيعة الاعمال التي تم انجازها وهي موضع تشككل مهني والمبالغه بالاتعاب مقارنه والمبلغ المستحق لثلاثة محامين ٧٥٠٠ دينار اردني بموجب عقود بينما يدفع مبلغ ستون الف دينار لجهة مقابل اعمال غير موصوفة وغير مرخصة للقيام بهذه الاعمال ولم تقدم تقارير أو مستندات تفيد قيامهم الأعمال المنجزة الامر الذي يتطلب التحقق منه بهدف استعادة الاموال المدفوعة ان صرفت بدون عقود لاعمال و خدمات للشركة وعدم تقديم مستندات تؤكد استحقاق الخدمة ويتحمل مسؤوليتها الادارة التنفيذية واعضاء مجلس الادارة الموقعين على القرار المشار اليه سابقا.

(٤) **ان قرار معالي وزير المالية بتشكيل لجنة مكونة من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ودائرة الجمارك لتدقيق قيود الشركة والتأكد ان ضريبة المبيعات مستوفاه عن محتويات بيانات الادخال الموقف المتصرف بها والبالغة** (٤٥) بيان وبموجب خطاب عطوفة مدير عام دائرة الضريبة الدخل والمبيعات يفيد بأن الشركة قامت بتوريد الضريبة العامة على المبيعات ضمن الاقرارات الضريبية المقدمة للاعلام من (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) وبقيمة إجمالية ٨٧٦.٨٨٥ دينار أردني لم يتم الاشارة من قريب أو بعيد بأنه تم استيفاء ضريبة المبيعات بصراحة عن محتويات بيانات الادخال الموقت.

(٥) المتصرف بها والبالغة (٤٥) بيان جمركي. حيث بلغت المبيعات المحلية ٢٥٤٥٢٧٨٦ بذلك فان الضريبة العامة على المبيعات ضمن الاقرارات الضريبية المقدمة للاعلام من (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) وبقيمة إجمالية ٨٧٦.٨٨٥ دينار أردني خارج المنطق .

- نورد حجم المبيعات من عام ٢٠٠٤- لعام ٢٠٠٨ بموجب تقرير مجلس الادارة والبيانات المالية المصرح عنها لدى هيئة الاوراق المالية وسوق عمان المالي

السنة	المبيعات المحلية دينار اردني	مبيعات التصدير دينار اردني
عام ٢٠٠٤	٤.١٤٤.٥٠٥	٧.٥٠٥.٧١٢
عام ٢٠٠٥	٤.٧٣١.٣٣٦	٩.٨٤٨.٤٣٣
عام ٢٠٠٦	٥.١٥٤.٢٤٦	١١.٢٢٠.٧٢٤
عام ٢٠٠٧	٥.٨٠٦.٧٤٦	٦٠٥.٧٥٣
عام ٢٠٠٨	٥.٦١٥.٩٥٣	٢.٥٦٦.٤٧٤

وفق تعليمات الجمارك المرعيه التطبيق بحيث تضمن تعديل البيانات الجمركية الخاص بتصحيح الاخطاء المادية والشكلية المتعلقة بها بعد انجازها بحيث لايكون لهذا التصحيح أي أثر مادي على حقوق الخزينة أو حقوق الملكية.

علما بأن أمانات الرسوم الجمركية المستحقة المصرح عنها في البيانات المالية للشركة لعام ٢٠٠٥ هو مبلغ ٣٤٨.٧٦٧ دينار اردني (ثلاثمائة وثمانية وأربعون الفا وسبعمائة وسبعة وستون دينارأردني لاغير) لم يتم الافصاح عن طريقه تسويتها .

اننا نعتقد اننا لم نحصل على بيانات تدقيق ثبوتية مطابقة للاستجابة للقوانين والاتفاقيات كافيه ومناسبه لتوفر أساسا لرأينا حول التأكد من سلامة الاجراءات وعدم وجود التزامات مالية محتملة على الشركة بخصوص قضية الجمارك .

(٦) الاجراءات المالية الخاصة بتحصيل الرسوم وخصم الكفالة البنكية واستردادها ان البيانات و المستندات التي تم تزويدنا بها من الشركة على النحو التالي :

- ❖ اشعار خصم الكفالة بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٦ والذي يفيد بدفع البنك مبلغ الكفالة بالكامل بمبلغ ٢٢٥.٠٠٠ دينار أردني لصالح المستفيد عطوفة مدير عام دائرة الجمارك الاردنية بالاضافة لوظيفته بموجب الخطاب المرسل لشركة من البنك سابقا بتاريخ ٢٠١٣/٥/٥ .
- ❖ لم نطلع على خطاب المطالبة بخصم الكفالة البنكية من دائرة الجمارك الاردنية للشركة والبنك ولم يتم أطلاعنا على خطاب البنك بتاريخ ٢٠١٣/٥/٥ لرفض ادارة الشركة ذلك ولم نتحقق من قانونية خصم الكفالة البنكية .
- ❖ خطاب دائرة الجمارك بتاريخ ٢٠١٣/١١/٤ الخاص بالغاء قرار التغريم والمطالبة بغرامة جمركية بواقع (١٥٠) دينار لكل بيان إدخال مؤقت وعددها (٤٥)ولايتوافق مع تعليمات تعديل البيانات الجمركية .
- ❖ وصل المقبوضات رقم ٩٩٩٥٥٩ بتاريخ ٢٠١٣/١١/٦من قبل الجمارك المبلغ المدفوع ٦.٧٥٠ دينار أردني من الشركة الوطنية الاولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية .

❖ مستند صرف الشؤون المالية الجمارك الاردنية بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٧ المادة تأمينات جمركية المستند تأدية ٥١٩ لسنة ٢٠١٣ كمبيوتر ٢١٣/٢٠٢٣٨/١٣٦٠٩ المركز دائرة الجمارك الاردنية تاريخ المستند ٢٠١٣/١١/٢٧ بيان

دينار أردني	
٢٠٧.٦٤١	المبلغ الاجمالي
٣١١	تم اقتطاع الطوابع
٢٠٧.٣٢٩	صافي مجموع المستند

علما أن الكفالة البنكية المصادرة بمبلغ ٢٢٥.٠٠ دينار أردني كما أنه لم يتم التوضيح على المستند اسم المستلم وتوقيع المستلم وهل تم صرف المبلغ نقدا اوبشيك.ومن المعروف انه وفق الاجراءات الحكوميه يتم بموجب اصدار الشيك على ان يصرف لحساب المستفيد الاول ولم يتم تزويدنا بصورة الشيك الصادر باسم الشركة و كيف تم التصرف به رغم مطالبتنا ذلك . ترفض ادارة الشركة ورئيس مجلس الاداره تزويدنا بكيفية استلام مبلغ استرداد الكفالة وقرارالجمارك الاردنية الذي بموجبه تم خصم الكفالة البنكية وبذلك نخلى مسؤوليتنا عن إخفاء هذه المعلومات الامر الذي يشير الى حدوث عدم الالتزام بالقوانين والانظمة .

(٧) المعالجة المحاسبية لقيد اثبات خصم الكفالة واستردادها والتصرف بها ليعكس العمليات الحقيقة كما يلي :

- اثبات قيد قيمة خصم الكفالة بموجب اشعار البنك بحيث تسجل قيمة الكفالة بمبلغ ٢٢٥.٠٠٠ دينار أردني على حساب الجمارك الاردنية (مدين)و تسجل الى حساب البنك (دائن) بمبلغ ١٩٧.٢٠٠ دينار أردني وليس كما سجل كفالات القروض و حساب تأمينات الكفالات البنكية (دائن) بمبلغ ٢٧.٨٠٠ دينار اردني .
- اثبات استلام صافي المبلغ المستلم بموجب سند الصرف (الجمارك الاردنية) المشار اليها أعلاه بمبلغ ٢٠٧.٣٢٩ دينار أردني وعهده نقدية باسم المستلم و يثبت مبلغ ٣١١ دينار أردني رسوم طوابع .لم يتم تزويدنا لسند قبض موقع من أمين الصندوق باستلام المبلغ / نقدا أو بشيك ولم يتم تزويدنا بالمستندات المؤيده للاستلام نقدا أو بموجب شيك ومن المستلم .
- لم يتم تزويدنا بالمستندات المؤيده لصرف أو خصم مبلغ ١٧.٦٧٠ دينار أردني والتي قيدت باسم حساب رسوم حكومية واشتراكات ادارية فقط تم تزويدنا بالمستند قبض بمبلغ ٦٧٥٠ دينار أردني من قبل دائرة الجمارك بتاريخ ٢٠١٣/١١/٦.
- تم خصم مبلغ ٦٠.٠٠٠ دينار أردني وقيدت باسم حساب رسوم حكومية واشتراكات إدارية لم يتم تزويدنا بسند صرف والمستندات المؤيده للصرف من صورة العقد وهي دفعة مقابل خدمات غير محددة وهي مرتفعة جدا مقارنة مع ما تم الالتزام به مع ثلاثة محامين وكما ان الخدمات المستلمة فعلا غير محددة ولم يتم الاشارة لها بقرارات الجمارك وهي معاملات غير اعتيادية من شركة ليست ذات اختصاص وغير مرخصة لمتابعة القضايا الجمركية وهي ليست مدفوعة لمؤسسة حكومية مما يؤشر الى التشكيك بالتصرفات المالية والادارية الامر الذي يشير الى حدوث عدم الالتزام بالقوانين والانظمة .

(٨) نود أن نلفت الانتباه بأن المدير العام بالانابة الحالي شغر وظيفة مساعد المدير العام التجاري منذ عام ٢٠٠٨ بالشركة وان معالجة هذا الامر من ضمن مسؤولياته الوظيفية أي هو المسؤول الاول عن متابعة ومعالجة الامر هذا منذ عام ٢٠٠٨ .

ثامنا : لم نتمكن من التحقق من صحة أرصدة القرض البنكي المستحق الى بنك المال الاردني والبالغ رصيده الدفتري ٢.٢٤٤.١١٧ دينار أردني كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ لعدم اطلاعنا على كشوف الحساب والمراسلات الخاصة بالبنك المذكور حول تلك الارصده وتم أفادتنا انه تم ارسال خطاب المصادقة الى البنك من قبل ادارة الشركة بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٦ وحيث انه لم يردنا اجابه قمنا بمخاطبة البنك بصفتنا مدقق حسابات الشركة وتم تزويد البنك بصورة عن خطاب الشركة المشار اليه سابقا تم افادتنا بأن التوقيع ليس معتمد لديهم وفق سجلات البنك وتم اعلام ادارة الشركة بتزويد البنك بخطاب مصادقة موقع من قبل المفوضين المعتمدين نيابة عن الشركة لم نلقى تجاوب ولم يتم ارسال خطاب للبنك من قبل ادارة الشركة. كما هو مبين في ايضاح رقم (٩) لايمثل الموقف الحالي بخصوص الدعوى المقامه من قبل بنك المال الاردني للمطالبه بمبلغ ٢.٢٤٥.٠٠٠ دينار أردني لدى دائرة تنفيذ محكمة صلح الجيزة. كما ان خطاب المستشار القانوني اقتصر بان الموقف ما

زالت الدعوى قيد النظر لغايات اجراء المحاسبة فقط ولم يقدم تقرير وافي ولم يتم الاشارة الى استملاك الارض وما عليها من قبل البنك كما جاء بشكل مفصل بالفقرة ثانيا من تقريرنا هذا وتم حجب المعلومات عنا من قبل ادارة الشركة والمستشار القانوني للشركة.

تاسعا : تشمل البيانات المالية ذمم دائنة مع أطراف ذات علاقة (شركة الرافدين) بمبلغ ٤٦٦.٠٢٩ دينار أردني وتلقينا رد خطاب من شركة الرافدين والخاص بمصادقة التحقق من صحة الرصيد والذي تم الاشارة بوجود اختلاف لعدم تسجيل الشركة مبلغ ٢١٣.٨٠٨ دينار أردني عباره عن فوائد تأخير وفق ما جاء في خطاب شركة الرافدين والموقع من السيد عمار نوفل محاسب شركة الرافدين وهو نفسه عضو مجلس ادارة بالشركة الوطنية الاولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية تم ارسال خطاب الى شركة الرافدين من قبلنا لاستيتضاح الاستناد القانوني لقيد الفوائد علما ان اتفاقية القرض لاتنص على استحقاق فوائد بنكية أو فوائد تأخير ولم يتم الرد على استفسارنا من قبل شركة الرافدين وتم ارسال خطاب لنا من قبل المدير العام بالانابة بان الفرق مقابل فوائد بنكية رغم علمه بان الاتفاقية الموقعة لاتنص على ذلك وكما ان المدير العام السابق رفض قيد الفوائد بناءا على طلب ادارة شركة الرافدين .برأينا ان الفرق المتمثل بالفوائد لايعتبرالتزام متحمل على الشركة وفقا لشروط واحكام التعاقد وأننا نوصى الادارة مستقبلا عدم قيد الفوائد البنكية لصالح شركة الرافدين الا بموجب حكم قضائي مبرم نظرا للسيطرة الادارية لممثلي شركة الرافدين على إدارة الشركة تطبيقا لمعيار عدم تضارب المصالح .

عاشرا : المعلومات الجوهرية المتعلقة بالقضايا

أن البيانات المالية المرفقه لاتتضمن إيضاح خاص حول القضايا وان ذلك يعتبر عدم التزام الشركة بتطبيق تعليمات الافصاح الملزم للشركات المصدره والمعايير المحاسبية والتدقيق الدوليه استنادا لاحكام المادة (١٢/ ف) من قانون الاوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢ وفقا للمادة (٨) على الشركة المصدرة أعلام الهيئة دون إبطاء بأي وسيلة تحقق السرعة المطلوبة وإصدار بيان علني فورا عند توفر أي معلومة جوهرية وخاصة الدعاوى التي أقامتها أو أقيمت عليها أو أي نزاعات عمالية والتي يكون لها أثر مادي على المركز المالي للشركة مع تزويد الهيئة بتقرير وافي عن الدعاوى والنزاعات واثرها المتوقع على ربحية الشركة أو مركزها المالي والشركة ملزمة بتزويد الهيئة عن المعلومات الجوهرية مع نسخة عن البيان العلني وذلك خلال اسبوع من حدوثها .

نوجز أهم الاحكام والدعاوى وقرارات التنفيذ بالقضايا.

١. لم يتم الافصاح عن الاستملاك الارض بقرار المحكمة لصالح بنك المال الاردني بتاريخ ٢٥و ٢٠١٣/١١/٢٦ (إيضاح ثالثا) ولم يتم الافصاح عن مستجدات قضية بنك المال الاردني بمبلغ ٢.٢٤٥.٠٠٠ دينار أردني .
٢. قرار محكمة التميز الصادرلصالح المحكوم له السيد علي عوده الفاعوري هو مبلغ ٥٧.٧٤٦ (سبعه وخمسون الف وسبعمائة وستة واربعون دينارأردني) وفقا لقرار التنفيذ علما أن ما صرحت لنا الشركة بأن المبلغ المحكوم له ٣٠.٠٠٠ دينار اردني (ثلاثون ألف دينار أردني) كما أنه تم تنفيذ الحجز ولم يتم الافصاح عنه من تاريخ ٢٠١٤/٢/١٨.
٣. القضية العمالية المقامة من قبل السيد جمال دروزه بمبلغ ١٠٠.٨٨٠ دينار لها أثر مادي على ربحية الشركة ولم نتمكن من تقدير ذلك نظرا لرفض ادارة الشركة تزويدنا بالبيانات الضرورية الخاصة بالقضية .
٤. تم مناقشه القضية رقم ٢٠١٠/٦٦٢ من قبل مجلس الادارة وقد تقرر تأجيل المناقشه لحين صدور قرار الاستئناف الذي تم تقديمه من قبل المحامي خالد البخيت بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٣ هذا نص القرار رقم ٢٠١٤/٠٧/٠٥ كما جاء في محضر اجتماع مجلس الادارة بتاريخ ٢٠١٤/٧/١ علما انه لم يتم الافصاح أو إصدار بيان معلن عن موضوع القضية ومبلغها ولم تتضمن الايضاحات والافصاحات لنا سابقا اي معلومات عن هذه القضية وأن خطاب المحامي المقدم لنا لم يتضمن أي معلومات عن هذه القضية منذ عام٢٠١٢ وبالتالي لم نتمكن من تقدير اثرها على الربحيه والمركز المالي للشركه كما اننا نخلى مسؤوليتنا ونحمل إدارة الشركة مسؤولية التعمد بإخفاء المعلومات هذه عنا كمدققي حسابات الشركة ولم يتم تزويد الهيئه بتقرير وافي عن القضيه.
٥. نتيجه لعدم تقديم تقرير وافي من اداره الشركه والمستشار القانوني تقرير وافي عن القضايا العماليه والغرامات المترتبه عليها لم نتمكن من تقدير اثرها على الربحيه والمركز المالي للشركه .

الحادي عشر : أمور أخرى

١. ان السياسات المحاسبية الخاصة بالضرائب المؤجلة والتي يتم الاعتراف بالوفر الضريبي في بيان الدخل الشامل كما يعترف بالضريبة المتعلقة ببنود الدخل الشامل الاخر ضمن الدخل الشامل الاخر الوارد بالبيانات المالية لم يتم مراعاة تطبيقها بالسجلات المحاسبية للشركة في السنوات السابقة بل يتم الاعتراف بالوفر الضريبي على اعتبار انه ايراد متحقق ضمن بند الايرادات الاخرى وهو مخالف للمعايير الدولية للتقارير المالية وما تم الافصاح عنه من قبل الادارة الشركة .

٢. لم نتمكن من الحصول على دليل مادي خاص بقيد الارصدة الافتتاحية الامر الذي لم يمكننا من التأكد من صحة أرصدة آخر المدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١١ قد جرى ترحيلها بدقة في عام ٢٠١٢ .

٣. كما هو مبين في الايضاح رقم (١٣) يتضمن بند المصاريف الادارية والعمومية مبلغ ٨٣.٥٣٥ دينار أردني من ضمنها مبلغ ٧٧.٦٧٠ دينار أردني مصاريف رسوم حكومية واشتراكات ادارية لم يتم الافصاح عن طبيعتها ولم يتم تقديم المستندات المؤيدة لاستحقاقها بالكامل ولم يتم تزويدنا بسندات وإيصالات قبض رسمية من الجهات الحكومية المفترض ان تدفع لها وفق مسمى الحساب ووصفه رسوم حكومية واشتراكات إدارية.

٤. عدم الحصول على تثبيت مباشرة لرصيد جميع أعضاء مجلس الادارة حيث لم ترسل لهم جمعيا خطابات مصادقه من قبل الادارة .

٥. قرر مجلس مفوضي هيئة الاوراق المالية في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦ تعليق تداول أعضاء مجلس الادارة والمدير العام والمدير المالي في أسهم الشركة سواء بالتداول لمصلحتهم الشخصية أو من خلال الشركات المسيطر عليها من قبلهم اعتبارا من تاريخ ٢٠١٢/٤/٣٠ وحتى اشعار آخر.

الرأي المعاكس

برأينا وبسبب جوهرية المواضيع المذكورة في فقرة أساس الرأي المعاكس أعلاه ، ان البيانات المالية لا تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ وادائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية

التأخير في إصدار البيانات المالية للشركة لعام ٢٠١٣ .

(١) تقدمت الشركة بخطاب رقم ٢٠١٤/٤٩ بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٨ الى عطوفة مراقب عام الشركات حيث تم تحديد السبب في تأخير إصدارها من قبل مدقق الحسابات وليس للشركة أي علاقة بذلك التأخير حسب ما جاء في الخطاب الموقع من رئيس مجلس الادارة سعد محسن ناجي وبصفتنا مدققي الحسابات الشركة تقدمنا بخطابنا رقم ٢٠١٤/١٠٥ الى عطوفة مراقب عام الشركات بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٦ عطفا على خطاب دائره مراقبة الشركات رقم ش/٣٣٥١٩/٣٤٩/١ والمستلم من قبلنا بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٥ ولاحقا لردنا عن الاسباب جاء خطاب عطوفة مراقب الشركات م ش/٣٧٤٠١/٣٤٩/١ الموجه الى الشركة الوطنية لصناعة الزيوت والذي يطلب بموجبه من إدارة الشركة بالعمل على تزويد مدقق الحسابات ولغاية استكمال اجراءات التدقيق بالنواقص المحددة (١٦) بندا جوهريا بدونها لا يمكن إصدار تقرير المحاسب القانوني المستقل الامر الذي تم بموجبه نقض موضوع خطاب الشركة المشار اليها سابقا .

(٢) بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٥ تم استلام بعض النواقص بموجب محضر استلام وتسليم موقع من قبلنا و من عضو مجلس الادارة السيد عمار نوفل .

(٣) وافق مجلس الادارة على اعتماد البيانات المالية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ وفق ما جاء في محضر اجتماع مجلس الادارة الخامس لعام ٢٠١٤ وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٩/٩ يوم الثلاثاء مصادق على البيانات المالية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ من قبل رئيس المجلس السيد سعد محسن ناجي والساده اعضاء المجلس فاروق البندروجمال يوسف عبد النبي وجادر عبد الوهاب الجادر وعمار احمد نوفل.

(٤) كما سبق وان صادق المجلس على البيانات الاولية بجلسته الثالثة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٧/١ .

(٥) بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٠ تم إعداد التقرير من قبلنا وتم إرسال خطاب لهم بتاريخه وطلب الاجتماع مع السيد رئيس مجلس الادارة والمستشار القانوني وادارة الشركة لمناقشته واصداره بشكل نهائي بعد يومين من تاريخ الاجتماع المقترح من قبلهم وضرورة تزويدنا بخطاب التمثيل وتاريخه ٢٠١٤/٩/٢١ وتوقيعه من رئيس مجلس الادارة والمدير العام بالانابة ورئيس الحسابات وتسديد كامل مستحقاتنا .

(٦) تم تحديد موعد الاجتماع مع السيد سعد محسن ناجي بناء على طلبه وتم تسليمنا خطاب التمثيل بعد توقيعه بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣ ولم يتم مناقشه التقرير من قبلهم.

(٧) لم يتم تزويدنا من قبل ادارة الشركة بالبيانات المالية المرحلية والايضاحات والسياسات المحاسبية والافصاحات التفسيرية المتعلقة بالبيانات المالية كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٣ رغم متابعتنا مع ادارة الشركة حيث تم إفادتنا من مدير الشركة بأنه تم تغريمهم من قبل بورصة عمان ولا داعي لاصدارها.

ان الوقائع تدلل بشكل واضح وقطعي ان التاخير في إصدار البيانات الماليه تقع على مسؤولية مجلس الادارة و الادارة التنفيذية للشركه كما اننا نعتقد ضرورة تحميلهم جمعيا كافة غرامات التأخير والمخالفات جراء الاهمال والتقصير الموصوف سابقا .الانظمه لاتوفر اساس يمكن الاعتماد عليها لاعداد الحسابات النظاميه .

تقرير حول المتطلبات القانونية الاخرى

١. تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية الا انها تسمح بحذف البيانات المدخلة كما ان ادارة الشركة قد حذفت مجموعة حسابات بصورة غير أصولية تبين الامر بشكل قطعي نتيجه لمطابقه حسابات الارصدة الافتتاحية ومكونات الحسابات الوارده بميزان المراجعه كما في ٣٠ /٧/ ٢٠١٣ و ميزان المراجعه كما في ٢٠١٣/٩/٣٠ علما ان الموازين مصادق عليها من قبل رئيس الحسابات والمدير العام بالوكاله .

٢. كما أن ادارة الشركة قد عدلت قيود تمثل التزامات على الشركة مخالفة للعقود المبرمة و الغاء قيد مخصص الاجازات المستحقه والتي قد تخص المدير العام السابق واثباتها ايرادات سنوات سابقة مخالفة لاساس اثباتها واعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية بذلك فان السجلات لا تعكس بالضرورة حقيقة كامل الوضع المالي للشركة حيث ان هناك بعض المعاملات والعقود لم يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية وهي ليست معكوسة في البيانات المالية ولم يتم الافصاح عن كافة الحوادث المعروفه بعدم الالتزام بالقوانين و اللوائح التي ينبغي أخذ تأثيرها عند إعداد البيانات المالية .

٣. احتفظت شركة الرافدين لديها وقيد لحسابها سجلات الشركة بمبلغ ١٠٥.٣٢٩ دينار أردني من المبلغ المتحصل جراء إعادة دفع الكفالة البنكية من قبل الجمارك نظرا لسيطرتها على إدارة الشركة الامر الذي قد يعتبر مخالف للمادة (١٦٨) بما فيه استغلال واستثمار الصلاحيات والمراكز القانوني وعدم مراعاة معيار تضارب المصالح نعتقد انه يجب فرض قيود على معاملاتها المالية كافة .

٤. كما تم وضع قيود على عمل مدقق الحسابات الامر الذي يعتبر مخالف لقانون الشركات وهيئه الاوراق الماليه

٥. لم تقم الشركه باعداد دراسه حول امكانيه وجود تدني في موجودات الشركه الثابته والموجودات الاخرىوفقا لمتطلبات المعيار الدولي رقم – ٣٦ - .

٦. يقع على عاتق الادارة التنفيذية و مجلس الادارة مسؤولية الاهمال والتقصير في معالجة الخسائر المتراكمة ووضع خطة استراتيجية تنفيذية لمعالجة أسباب تعثر الشركة وإيجاد الحلول المناسبة لضمان استمرارية الشركة وتوفير الدعم المالي لها لممارسة نشاطها أو اتخاذ قرار بتصفيتها حيث تجاوزت خسائر الشركة المتراكمة بحسب التقرير المالي للشركة ٧٥% من راس المال ولم تقم الهيئة العامة بزيادة راس مال الشركة وان الشركة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها وان اعمال الشركة متوقفة عن أعمال الانتاج دون سبب مبرر أو مشروع مقدم من مجلس الادارة . وبالطبع فانه يجب ان ينتج عن سوء الادارة أو مخالفة القانون والانظمة والتعليمات ونظام الشركة "ضرر" يلحق الشركة أو المساهمين أو الغير والذي يدخل من ضمنهم دائني الشركة. وقد تعتبر العلاقة السببية بين سوء الادارة أو مخالفة القانون وواقعة الضرر واجبة والضرر المقصود هو الضرر الواقع فعلا (Actual Loss Sustained) وفوات الكسب (Lost Profit).

٧. عدم توفر نظام رقابة وضبط داخلي على مقبوضات ومدفوعات الشركة النقدية وصرف الشيكات الوارده باسم الشركه وعدم مراعاة أولويات الصرف لتسير أعمال الشركة التشغيلية والضرورية . ونعتقد بان المعيار سيكون في هذه الحالة هو "معيار الرجل المعقول" اي ان ينظر الى ما ارتكب من قبل الادارة على انه "سوء إدارة" اذا كان هذا الفعل المرتكب لا يمكن أرتكابه من قبل " المدير المعقول" في نفس الظروف المتاحة.

٨. ان تعين المدير العام بالانابة ورئيس الحسابات مخالف للقانون والمواصفات الوظيفية المحددة من حيث شروط التأهيل والتدريب والخبرة العملية الواجب توفرها لشاغر الوظيفة وفق النظام الاداري المعمول به والواجب تطبيقه وفقا النظام الاساسي للشركة ولم يتم الافصاح عن نبذة مختصرة عنهم وفق تعليمات الافصاحات ضمن المهلة القانونية .

٩. لوحظ قيام عضو مجلس الاداره السيد عمار نوفل باعمال ومهام اداريه تنفيذيه وله صلاحيه استخدام نظام المعلومات و المحاسبي المحوسب الخاص بالشركه ولم يتم توثيق ذلك في السجل التجاري للشركه لدى مراقبه الشركات وهذا مخالف لقانون الشركات .
أعمال الانتاج دون سبب مبرر أو مشروع مقدم من مجلس الادارة .

١٠. عدم الالتزام في تطبيق قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة بهدف الامتثال والالتزام التام بالقواعد الالزامية حكما التي تستند الى نصوص قانونية ملزمة منها عدم الافصاح عن الاحكام الصادرة والدعاوى وقرارات التنفيذية والقضائية لدى هيئة الاوراق المالية خلال (٧) أيام من تاريخ حدوثها وإخفاء بيانات ومعلومات حول استملاك الارض قد يعتبر تقديم بيانات مالية غير صحيحة ومضللة وعدم الالتزام بتعليمات الافصاح بموجب قانون الاوراق المالية .

١١. لم تقم اداره الشركه ومجلس الاداره بالتامين على الممتلكات و المعدات و المخزون في المستودعات والنقد في الصندوق و في الطريق و تأمين المتعاملين بالنقد الامر مما يزيد من درجه المخاطرلعدم استرداد الخسائرالناتجه عن عدم التامين .

أن البيانات المالية لا توفر الطمأنينة لصحة قيم الموجودات والالتزامات كأساس القياس والاعتراف بالموجودات والالتزامات كما يتطلب تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية المعترف بها .

بيت الأردن للتدقيق

د.انور عادل الخفش

إجاز رقم (٧٤٣)

بيت الأردن للتدقيق
محاسبون قانونيون
Jordan Audit House
Certified Accountants
عمان - الأردن
Amman - Jordan

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

التاريخ ٢٠١٤/ ١٢/٣

الشركة الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية م.ع.م
بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2013

الموجودات بالدينار الأردني	الإيضاح	31كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
الموجودات غير متداوله			
ممتلكات مصانع ومعدات بالصافي	5	2.794.398	2.934.643
مجودات ضريبية مؤجلة	6	338.533	338.533
مجموع الموجودات غير متداولة		3.132.931	3.273.176
الموجودات المتداولة			
مخزون		149.926	164.596
مدينون	7	837.512	864.184
أرصدة مدينة أخرى		21.568	59.157
شيكات برسم التحصيل		----	----
النقد وما في حكمه	8	612	7.655
مجموع الموجودات المتداوله		1.009.618	1.095.592
مجموع الموجودات		4.142.549	4.368.768
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات غير المتدوالة			
قرض بنكي لأكثر من عام	9	2.244.117	2.244.117
كفالات قروض		197.200	----
مجموع المطلوبات غير المتدوالة		2.441.317	2.244.117
المطلوبات المتدوالة			
ذمم أطراف ذات علاقة	10	466.029	568.658
الدائنون		28.284	30.414
أرصدة دائنة أخرى	11	167.980	127.726
مجموع المطلوبات المتداولة		662.293	726.798
مجموع المطلوبات		3.103.610	2.970.915
رأس المال المدفوع		4.500.000	4.500.000
علاوة إصدار		22.198	22.198
الاحتياطي الإجباري		174.188	174.188
الاحتياطي الإختياري		44.209	44.209
خسائر متراكمة		(3.701.656)	(3.342.742)
صافي حقوق المساهمين		1.038.939	1.397.853
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		4.142.549	4.368.768

رئيس مجلس الإدارة سعد محسن ناجي | المدير العام بالوكالة | رئيس الحسابات

(الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات وتقرأمعها)

الشركة الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية م.ع.م
بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

	الإيضاح	31كانون الأول 2013	31كانون الأول 2012
المبيعات		60.856	722.917
تكلفة المبيعات		(124.485)	(838.885)
الخسارة التشغيلية		(63.629)	(115.968)
مصاريف إدارية و عمومية	13	(248.815)	(218.973)
مصاريف تمويلية		----	(95.339)
مصاريف بيع وتوزيع	14	(3.443)	(34.236)
إيرادات أخرى		47.992	133.594
خسائر بيع موجودات		(91.019)	----
الخسارة للسنة قبل الضريبة		(358.914)	(330.922)
وفر ضريبي		----	32.430
اجمالي الخسارة الشاملة للسنة		(358.914)	(298.492)
حصة السهم من الخسارة		(0.0797)	(0.066)
المعدل المرجح لعدد الأسهم		4.500.000	4.500.000

رئيس مجلس الإدارة سعد محسن ناجي المدير العام بالوكالة رئيس الحسابات

(الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات وتقرأمعها)

الشركة الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية م.ع.م
بيان التدفقات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

بيان التدفقات النقدية	31كانون الأول 2013	31كانون الأول 2012
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
بالدينار الاردني		
الخسارة للسنة قبل الضريبة	(358.914)	(330.922)
تعديلات		
إستهلاكات	21.588	28.722
مصاريف تمويلية	---	95.339
الخسارة التشغيلية قبل التغير في بنود رأس المال العامل	(337.326)	(206.861)
التغير في بنود راس المال العامل		
شيكات برسم التحصيل	----	67.788
مدينون	(26.671)	386.244
مخزون	(14.670)	87.208
أرصدة مدينة أخرى	37.589	8.365
دائنون	(18.652)	(25.436)
أرصدة دائنة أخرى	(22.995)	78.339
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية	(45.399)	602.508
التدفقات النقدية من الأنشطةالإستثمارية		395.647
إستبعادات الأصول	----	----
فروق في الإستثمارات	----	----
فروق في استهلاكات 2013	----	----
المقبوض من بيع ممتلكات ومصانع ومعدات	48.052	----
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الإستثمارية	48.052	----
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
ذمم أطراف ذات علاقة	102.630	(84.316)
شيكات آجلة	----	(328.483)
قرض بنكي لأكثر من عام	----	74.406
مصاريف تمويل مدفوعة	225.000	(95.339)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويليه	327.630	(433.732)
صافي الزيادة (النقص)في النقد وما في حكمه خلال الفترة	(7.043)	(38.085)
النقد وما في حكمه في بداية العام	7.655	45.740
النقد وما في حكمه في نهاية العام	612	7.655

(الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات وتقرأمعها)

الشركة الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية م.ع.م
بيان التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

البيان	رأس المال المدفوع	علاوة اصدار	خسائر متراكمة	احتياطي اجباري	احتياطي اختياري	المجموع
بالدينار الأردني						
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2012						
الرصيد في الأول من كانون الثاني 2012	4.500.000	22.198	(3.044.250)	174.188	44.209	1.696.345
إجمالي الخسارة الشمالة للسنة	----	----	(298.492)	----	----	(298.492)
الرصيد في 31 كانون الأول 2012	4.500.000	22.198	(3.342.742)	174.188	44.209	1.397.853
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2013						
الرصيد في الأول من كانون الاول 2013	4.500.000	22.198	(3.342.742)	174.188	44.209	1.397.853
إجمالي الخسارة الشمالة للسنة	----	----	(358.914)	-----	----	(358.914)
الرصيد في 31 كانون الأول 2013	4.500.000	22.198	(3.701.656)	174.188	44.209	1.038.939

(الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات وتقرأمعها)

ايضاحات حول البيانات المالية :

1- عام :-

تأسست الشركة الوطنية لصناعة وتكرير الزيوت النباتية بتاريخ 14 نيسان 1997 وسجلت لدى وزارة الصناعة والتجارة كشركة ذات مسؤولية محدودة تحت الرقم (4853) برأسمال مقداره (2,000,000) دينار مقسمة إلى (2,000,000) حصة بقيمة أسمية دينار للحصة الواحدة .

بتاريخ 1 نيسان 2004 حصلت الشركة على موافقة وزارة الصناعة والتجارة على تحويل الصفة القانونية للشركة إلى شركة مساهمة عامة محدودة وعملا بأحكام المادة رقم (218) من قانون الشركات فقد شكل معالي وزير الصناعة والتجارة لجنة لتقدير صافي حقوق المساهمين وكانت نتائج إعادة التقدير على النحو التالي :

1. الموافقة على تحويل الصفة القانونية للشركة الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت ذات مسؤولية محدودة إلى مساهمة عامة محدودة .
2. الموافقة على اعتماد رأس مال الشركة المساهمة العامة برأسمال مصرح به (3) مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد ، وهذا وقد تم تسجيل الشركة في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم (349) بتاريخ 31 أيار 2004 .

بتاريخ 8 أيار 2005 على قرار الهيئة العامة للشركة في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 30 نيسان 2005 وافق معالي وزير الصناعة والتجارة على زيادة رأسمال الشركة من (3) مليون سهم ليصبح (4.5) مليون سهم وذلك عن طريق الاكتتاب الخاص لمساهمي الشركة وبدون علاوة إصدار وبسعر دينار أردني واحد للسهم ، وعلاوة إصدار قيمتها (22,198) دينار عن (103,247) سهم تم تغطيتها من قبل أعضاء مجلس الإدارة بسعر دينار واحد و (215) فلس للسهم .

غايات الشركة :-

تكرير وتعبئة الزيوت النباتية وإزالة حموضة زيت الزيتون وصناعة الصابون وتعليب المواد الغذائية .

2- الإعفاءات الضريبية :-

بتاريخ 10 نيسان 1997 منحت الشركة الاعفاءات من الرسوم والضرائب بمقتضى أحكام قانون تشجيع الإستثمار رقم (16) لسنة 1995 وعليه فإن الشركة أصبحت تتمتع بالإعفاءات التالية : إعفاء الممتلكات والمعدات (الآلات ، الأجهزة ، الآليات ، ولوازم والعدد المخصصة استخدامها حصرا في المشروع) وقطع الغيار المستوردة من كافة الرسوم والضرائب (رسوم الاستيراد ، الرسوم الجمركية ، والرسوم والضرائب الأخرى) .

3- أسس إعداد البيانات المالية :-

أ- بيان الإلتزام :

- تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل أعضاء مجلس الإدارة وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للشركة .

ب- أساس القياس :

- تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية

ج- استخدام التقديرات :

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب قيام الإدارة باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في تطبيق السياسات ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف ، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات .

يتم مراجعة التقديرات والإفتراضات المطبقة بإستمرار ويتم الإعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها تغير التقديرات والسنوات القادمة التي تتأثر بذلك التغيير .

فيما يلي ملخص حول الأمور الهامة التي يجري فيها استخدام التقديرات غير المؤكدة والاجتهادات في تطبيق السياسات المحاسبية والتي تؤثر بشكل جوهري على المبالغ في البيانات المالية .

- تقوم الإدارة بأخذ مخصص للذمم المشكوك في تحصيلها اعتمادا على تقديراتها حول إمكانية استرداد تلك الذمم وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .
- تقوم الإدارة بالاعتراف بمصروف ضريبة الدخل للفترة اعتمادا على تقديراتها للربح الضريبي وفقاً للقوانين والتعليمات السارية والمعايير الدولية للتقارير المالية .
- تقوم الإدارة بمراجعة القضايا المقامة ضد الشركة بصورة مستمرة اعتمادا على دراسة قانونية معدة من قبل محامي الشركة والتي تبين المخاطر المحتملة التي قد تتحملها الشركة في المستقبل جراء تلك القضايا .
- تعتقد الإدارة بأن تقديراتها واجتهاداتها معقولة وكافية .

4- السياسات المحاسبية الهامة : -

إن السياسات المحاسبية المذكورة أدناه مطبقة في السنوات المالية المعروضة في هذه البيانات المالية بصورة متماثلة.

أ- الأدوات المالية :-

تشمل الأدوات المالية الذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى ، النقد ومافي حكمه ، القروض والبنوك الدائنة والذمم التجارية والذمم الدائنة لاطراف ذات علاقة والذمم الدائنة الأخرى والشيكات برسم التحصيل والشيكات الآجلة . يتم تسجيل الأدوات المالية عند اقتنائها أو نشوئها بقيمتها مضافاً اليها كافة تكاليف المعاملات المرتبطة بها ، ويتم قياسها لاحقا كما يلي :-

- النقد ومافي حكمه يشمل الأرصدة النقدية وتقاس بالكلفة المطفأة.
- تظهر الأدوات المالية الأخرى كالذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى ، القروض والبنوك الدائنة والذمم التجارية والذمم الدائنة لأطراف ذات علاقة والذمم الدائنة لأخرى بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة بعد تنزيل أي خسارة تدني في قيمتها.

ب- الممتلكات ، المصانع والمعدات :-

تظهر بنود الممتلكات والمصانع والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة باستثناء الأراضي فلا تستهلك . تتضمن الكلفة المصاريف المرتبطة مباشر باقتناء أو إنشاء الأصل المؤهل عند تكبدها . عندما يختلف العمر الإنتاجي لبنود الممتلكات والمصانع والمعدات فيتم المحاسبة عنها كبنود منفصلة . يتم تحديد المكاسب والخسائر الناتجة عن استبعاد بنود من الممتلكات والمصانع والمعدات بمقارنة المقبوضات من الاستبعاد مع القيمة المدرجة لتلك البنود وتسجل تلك المكاسب والخسائر بالصافي ضمن بند "إيرادات أخرى" في بيان الدخل الشامل .

قامت الشركة بتطبيق طريقة الاستهلاك على أساس الطاقة الإنتاجية الشهرية مضروبة بالعمر الإنتاجي للمتلكات والمصانع والمعدات علما بأن هذه الطريقة بالإستهلاك لا تتماشى والمعايير الدولية للتقارير المالية .

ج- الموجودات التي تظهر بالكلفة المطفأة :

تمثل خسارة التدني انخفاض القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها مخصومة بسعر الفائدة الأصلي عند الإعتراف في البداية بالموجودات المالية (القيمة القابلة للاسترداد) عن قيمة الموجودات المالية بالدفاتر ، ويمثل هذا الفرق خسارة التدني ويتم الإعتراف به في بيان الدخل الشامل وفي حالة انخفاض قيمة التدني يسجل هذا الانخفاض في بيان الدخل الشامل .

تتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات غير المالية الخاصة بالشركة ، باستثناء المخزون ، بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على إنخفاض قيمة الموجودات .

وفي حالة وجود ذلك المؤشر ، يتم تقدير قيمة الأصل القابل للاسترداد ، إن القيمة القابلة للاسترداد هي الأعلى بين القيمة المستعملة أو القيمة العادلة بعد تخفيض كلفة البيع يتم الإعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة المرحلة لأصل ما عن قيمته القابلة للاسترداد . ويتم الإعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الشامل .

د- المعاملات بالعملات الأجنبية :-

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الاجنبية بما يعادلها بالدينار الأردني باسعار الصرف بتاريخ تنفيذ المعاملة وفي تاريخ بيان المركز المالي تحول الموجودات والمطلوبات المثبتة بالعملات الأجنبية الى الدينار في نهاية الفترة باستخدام أسعار الصرف السائدة في 31 كانون الأول ، وتظهر أرباح أو خسائر التحويل ضمن بيان الدخل الشامل .

هـ - المخصصات :-

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزامات (قانونية او تعاقدية) بتاريخ المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة أن تسديد الإلتزامات محتمل أن ينشأعنه تدفق خارج لمنافع إقتصادية ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه .

تتضمن مصاريف التمويل مصروف الفائدة على الاقتراض . يتم الإعتراف بكل تكاليف الإقتراض في بيان الدخل الشامل باستخدام طريقة الفائدة الفعالة وتظهر أرباح وخسائر

العملة الأجنبية بالصافي في بيان الدخل الشامل .

و- يظهر المخزون بالكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل وتحدد الكلفة باستخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً . أما القيمة القابلة للتحقق فتتمثل بسعر البيع المتوقع في النشاط العادي للشركة مطروحاً منه تكاليف البيع المتوقعة .

ز- الإعتراف بالإيراد :-

يتم الإعتراف بإيراد مبيعات البضاعة عند اسيفاء الشروط التالية :-

- عندما تقوم الشركة بنقل المنافع والمخاطر الجوهرية المرتبطة بملكية البضاعة الى المشتري .
- عندما لم تعد الشركة تحتفظ بملكية البضاعة كتدخل إداري مستمر ، وعندما لاتكون الشركة في وضع تمارس فيه التحكم الفعلي بهذه البضاعة .
- عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الإقتصادية المرتبطة بعملية البيع
- عندما يكون من الممكن إحتساب التكاليف المتكبدة أو التي سيتم تكبدها بعملية البيع بشكل موثوقي
- عندما يكون من الممكن قياس الإيرادات المرتبطة بعملية البيع.

ح- الاحتياطات :-

- إحتياطي إجباري

تمثل المبالغ المجمعة في هذا الحساب مايتم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين على أن لا تتجاوز الإقتطاعات لحساب الإحتياطي 25% من رأس مال الشركة المدفوع .

- احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المجمعة في هذا الحساب ماتم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب وبنسبة لاتزيد عن 20% خلال السنة ويستخدم هذا الإحتياطي في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو جزء منه على المساهمين .

ط – التقاص :

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة لذلك ، وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت .

ي- ضريبة الدخل :

يشمل مصروف ضريبة الدخل الضرائب الحالية والضرائب المؤجلة ويتم الإعتراف بمصروف ضريبة الدخل في بيان الدخل باستثناء الضريبة المتعلقة ببنود تم الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية حيث يتم الإعتراف بتلك الضريبة ضمن حقوق الملكية .

تمثل الضريبة الحالية الضريبة المستحقة المتوقعة على الربح الضريبي للسنة بإستخدام مدد الضريبة السائد بتاريخ البيانات المالية إضافة الى أي تعديلات في الضريبة المتعلقة بالسنوات السابقة .

يتم الإعتراف بالضرائب المؤجلة وفقاً لطريقة بيان المركز المالي وذلك نتيجة الفروقات المؤقتة بين المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات في البيانات المالية والمبالغ المحددة لأغراض إحتساب الضرائب .

تحتسب الضرائب المؤجلة على أساس معدلات الضريبة المتوقع تطبيقها على الفروقات المؤقتة عندما يتم عكسها بناءا على القوانين السائدة في تاريخ البيانات المالية .

يتم التقاص بين الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك حق قانوني يلزم التقاص بين الموجودات والمطلوبات الضريبية الحالية وتتعلق بالضريبة على الدخل والتي تستوفي من قبل نفس السلطات الضريبية على نفس الشركة الخاضعة للضريبة أو شركات مختلفة خاضعة للضريبة ولها أن تقوم بتسوية مطلوبات وموجودات الضريبة الحالية بالصافي أن موجودات ومطلوبات الضريبة سوف تحقق في نفس الوقت .

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة في نهاية كل سنة مالية ويتم تخفيضها عندما يكون من غير المحتمل تحقق أرباح ضريبية في المستقبل ويمكن من خلالها الاستفادة من الفروقات المؤقتة .

يتم مراجعة الموجودات الضريبية المؤجلة في نهاية كل سنة مالية ويتم تخفيضها عندما لايكون من المحتمل تحقق المنافع الضريبية المرتبطة بها .

تحتسب الضرائب الحالية المستحقة بمعدل ضريبة دخل 14 % وفقا لقانون ضريبة الدخل السائد في المملكة الأردنية الهاشمية .

5- ممتلكات ومصانع ومعدات :

البيان بالدينار الأردني	مباني الادارة والمصنع	الآلات والمعدات والاجهزة المخبرية	الاجهزة المكتبية والاثاث والمفروشات	السيارات	الاراضي	المجموع
التكلفة كما في 2012/1/1	941216	1702528	18639	15982	285000	2963365
مجمع الاستهلاك في 2012/12/31	(24936)	(93739)	(87779)	(56920)	-	(263374)
صافي القيمة الدفترية كما في 2012/12/31	966152	1672831	106418	71074	285000	3101475
مجمع الاستهلاك كما في 2012/12/31	(29242)	(99199)	(92838)	(64210)	-	(285489)
استهلاك عام 2013	(3109)	(4880)	(8236)	(5362)	-	(21586)
مجمع استهلاك في 2013/12/31	(32351)	(104079)	(101074)	(69572)	-	(307075)
صافي القيمة الدفترية كما في 2013/12/31	933801	1568752	5344	1502	285000	2794400

6- موجودات ضريبية مؤجلة

تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة وفقا لقانون ضريبة الدخل رقم (57) لعام 1985 وتعديلاته اللاحقة ، تمثل الموجودات الضريبية الظاهرة في بيان الدخل الشامل الوفر الضريبي الناتج عن الخسائر المتراكمة ، ان السياسة المحاسبية الخاصة بالضرائب المؤجلة والتي يتم الاعتراف بالوفر الضريبي في بيان ضريبة الدخل الشامل كما يعترف بالضريبة المتعلقة ببنود الدخل الشامل الآخر ضمن الدخل الشامل الآخر الواردة بالبيانات المالية لم يتم مراعاة تطبيقها بالسجلات المحاسبية للشركة في السنوات السابقة بل يتم الاعتراف بالوفر الضريبي على اعتبار أنه ايراد متحقق ضمن بند الايرادات الأخرى وهو مخالف للمعايير الدولية للتقارير المالية وماتم الافصاح عنه من قبل الشركة .

وفقا لخطاب المستشار الضريبي تبلغ قيمة الموجودات الضريبية 338.533 دينار اردني .

7- مدينون :

البيان	2013	2012
بالدينار الأردني		
ذمم تجارية	1.203.750	1.224.695
ينزل منها :مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(395.340)	(395.340)
صافي الذمم التجارية	808.410	829.355
دفعات مقدمة لموردين	----	----
ذمم موظفين	29.102	34.829
ذمم أخرى	----	----
إجمالي الذمم	837.512	864.184

8- النقد ومافي حكمه :

البيان	2013	2012
بالدينار الأردني		
نقد في الصندوق	366	7.409
نقد لدى البنوك	246	246
المجموع	612	7.655

9- القروض البنكية :

البيان	2013	2012
بالدينار الاردني		
قرض بنكي يستحق السداد لأكثر من عام بنك المال الأردني	2.244.117	2.244.117
كفالات القروض	197.200	----
المجموع	2.441.317	**2.244.117**

لم تقدم الإدارة المالية بيان الأقساط المستحقة والغير مدفوعة وفقاً لآخر إعادة جدولة القروض والتسهيلات ، لقد تم رفع دعوى من قبل بنك المال الأردني للمطالبة بمبلغ 2.245.000 دينار أردني لدى دائرة تنفيذ محكمة صلح عمان وكذلك دعوى لدى محكمة بداية عمان مع إجراء الحجز التحفظي على أموال الشركة المنقولة وغير المنقولة ذوات الأرقام 2011/807/806 والمسجلة لدى دائرة تنفيذ محكمة صلح الجيزة تم طرح العقار للبيع بواسطة المزاد العلني القطعة رقم 116 حوض (1) شرقي الخط تسوية القسطل من أراضي جنوب عمان وماعليها من مباني وفقاً للمادة (13) من قانون وضع الأموال الغير منقولة تأميناً للدين (المعدل) حيث سيتم الاستئناف من قبل محامي الشركة وفق المهلة القانونية الشركة جادة في ايجاد حل ودي مع البنك للتوصل لاتفاق لاعادة جدولة القرض ، الأمر الذي قد يولد شك في استمرارية الشركة.

10- ذمم دائنة مع أطراف ذات علاقة

البيان	2013	2012
بالدينار الأردني		
شركة الرافدين	466.029	568.658
المجموع	**466.029**	**568.658**

11- أرصدة دائنة أخرى :

البيان	2013	2012
بالدينار الأردني		
أمانات الضمان الإجتماعي	63.494	34.630
أمانات مساهمين	13.128	13.128
مصاريف مستحقة	18.628	5.107
مخصص بدل إجازات	4.542	15.675
أمانات الرواتب الشهرية	7.696	15.149
أمانات ضريبة المبيعات والدخل	1.580	5.907
ذمم أعضاء مجس الإدارة	58.912	38.130
المجموع	167.980	127.726

12- مصاريف صناعية أخرى :

البيان	2013	2012
بالدينار الأردني		
رواتب عمال مياومة	2.562	4.199
رواتب ومنافع الموظفين	74.830	101.055
مساهمة الشركة في الضمان الإجتماعي	9.826	14.629
استهلاكات	9.597	5.578
كهرباء	7.564	13.381
مياه	420	1.271
مصاريف الصيانة وقطع الغيار	827	2.750
مصاريف طبية	412	5.963
مصاريف نظافة	428	1.303
رسوم ورخص واشتراكات	-	2.997
مصاريف التأمين	-	915
مصاريف الرافعات	-	3.459
مصاريف نقل مياه عادمة	895	280
محروقات	690	-
أخرى	-	3.657
مصاريف سيارات	-	5.205
المجموع	108.051	166.642

13- مصاريف إدارية وعمومية :

البيان	2013	2012
بالدينار الأردني		
رواتب ومنافع الموظفين	75.070	106.256
مساهمة الشركة في الضمان الإجتماعي	9.475	13.618
أتعاب واستشارات مهنية	17.942	12.304
استهلاكات	14.487	23.144
مصاريف سفر وتنقلات	22.657	20.389
رسوم ورخص واشتراكات	83.535	20.126
اتصالات	2.422	4.616
مصاريف صيانة السيارات ومحروقات	9.321	6.823
مصاريف الضيافة والنظافة	825	2.008
غرامات	10.683	-
دعاية وإعلان	814	6.216
قرطاسية ومطبوعات	206	989
مصاريف سنوات سابقة	1.000	-
مصاريف طبية	63	2.372
أخرى	315	112
المجموع	**248.815**	**218.973**

14- مصاريف بيع وتوزيع :

البيان	2013	2012
بالدينار الأردني		
رواتب ومنافع الموظفين	858	12.362
مساهمة الشركة في الضمان الإجتماعي	-	2.203
عمولات	-	1.796
مصاريف نقل للعملاء	-	1.293
مصاريف سيارات التوزيع	2.163	2.770
دعاية وإعلان	422	-
أخرى	-	2.224
خصم مسموح به	-	9.562
تأمينات وموجودات مبيعات محلية	-	1.503
مصاريف طبية	-	523
المجموع	**3.443**	**34.236**

15- **الوضع الضريبي :**

1- حصلت الشركة على تسوية نهائية مع دائر ضريبة الدخل حتى نهاية السنة المالية المنتهية ب 13 كانون أول 2013 وفقاً لخطاب المستشار الضريبي للشركة .

2- على ضوء دراسة البيانات المالية الأولية للشركة ونتائج أعمالها المنتهية بتاريخ 31 كنون أول 2013 فإنه لايوجد حاجة لرصد أي مخصصات لمواجهة التزامات محتملة خاصة بضريبة الدخل لعدم وجود دخل خاضع للضريبة .

16- **التزامات محتملة :**

إن الالتزامات المحتملة على الشركة بتاريخ البيانات المالية تتمثل في :

البيان	2013	2012
بالدينار الأردني		
كفالات قروض /بنك المال الاردني	197.200	-
كفالات بنكية ممنوحة من بنك المال	-	233.000
المجموع	**197.200**	**233.000**

17- **خطة الشركة المستقبلية لتحسين أوضاعها :**

محاولة العودة الى السوق المحلي من خلال عمليات التكرير والتعبئة للمصانع الأخرى .

18- **أرقام مقارنة :**

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتناسب مع عرض المعلومات المرحلية الموجزة للفترة .